مجلة البحوث الاقتصادية والمالية
ISSN : 2352 - 9822
E-ISSN : 2588-1574
المجلد الخامس/ العدد الاول
جوان 2018

OEB Univ. Publish. Co.

الإقتصاد الجزائري: الأزمة والمخـــــرج

Algerian economy: crisis and outcome

د. حنان العمراوي
lamraoui.hanane@gmail.com
جامعة الجزائر 3

تاريخ الاستلام: 2017/10/08 تاريخ قبول النشر: 2017/05/20
تصنيف JEL : B22

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان مظاهر الأزمة الاقتصادية في الجزائر، والبحث عن حلول وتقديم مقترحات للخروج منها، فتبعية الاقتصاد الجزائري المفرطة لقطاع المحروقات تجلت مظاهرها بوضوح على الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية بعد تراجع أسعار النفط بداية من سنة 2014، وليس أمام الجزائر خيار سوى القيام بإصلاحات هيكلية لدعم وتنويع النشاط الاقتصادي لتعزيز الصادرات، مع التركيز على القطاع الزراعي باعتباره المحرك المستقبلي للتنمية في الجزائر، وكذا الاهتمام بالسياحة، بالإضافة إلى تحسين مناخ الأعمال.

الكلمات المفتاحية: الأزمة الاقتصادية، عجز الموازنة العامة، صندوق ضبط الموارد، أسعار النفط، الزراعة العضوية، السياحة الإسلامية.

Abstract:

This study aims to show appearances of the economic crisis in Algeria, and to search for solutions and proposals to get out of it, the dependency of the Algerian economy to the hydrocarbons sector on the economic and social aspects, were appears clearly after the decline in oil prices at the beginning of 2014. And Algeria has no choice but to undertake structural support reforms and diversify economic activity to boost exports, with a focus on the agricultural sector as the future engine of development in Algeria, as well as tourism, in addition improving the business climate.

Keywords: Economic crisis, State budget deficit, Revenue Regulation Fund, Oil prices, Organic Agriculture, Islamic Tourism.

المقدمة:

لم تكن الأزمة الاقتصادية التي تمر بها الجزائر حاليا مفاجئة للعديد من الخبراء الاقتصاديين، بل برزت عدة مؤشرات تنذر بإمكانية حدوثها خاصة مع عدم وجود رؤية واضحة لتطوير الاقتصاد وتنويعه وتغيير بنية الاقتصاد الجزائري، وعدم استخلاص الدروس من الأزمة الاقتصادية 1986.

فمنذ سنة 2014 يواجه الاقتصاد الجزائري صدمة خارجية شديدة بعد تراجع أسعار النفط، مما جعل إعادة صياغة نموذج النمو في الجزائر مطلبا أكثر إلحاحا، فقد كشف تدهور أسعار النفط عن هشاشة الاقتصاد الجزائري، فتراجعت صادرات البلاد والتي أدّت إلى عجز متواصل في الاقتصاد الكلي وميزان المدفوعات والميزان التجاري، بالإضافة إلى تآكل احتياطي الصرف، ونفاذ مدّخرات صندوق ضبط الموارد، فلجأت الحكومة الجزائرية إلى إجراءات من بينها تخفيض قيمة العملة، واللجوء للتمويل غير التقليدي من خلال حصول الخزينة العمومية على قروض من البنك المركزي، رغم تحذير الخبراء الاقتصاديين من الآثار السلبية لهاته الإجراءات ورفعها لمعدلات التضخم، وأنها تغطي عجز الموازنة العامة فقط في المدى القصير إلى المتوسط، فلابد من بحث عن حلول فعالة للخروج من الأزمة الاقتصادية في الأجلين المتوسط والطويل، لتنويع الاقتصاد الجزائري والتقليل من

تبعيته للمحروقات، وكذا العمل على إعادة صياغة نموذج النمو الإقتصادي للوقاية من الصدمات الخارجية ولضمان حقوق الأجيال القادمة.

من خلال ما تقدم يتجلى لنا التساؤل المحوري التالي:

ما هي مظاهر الأزمة في الإقتصاد الجزائري، وما هي الحلول المتاحة للخروج منها؟

أهمية الدراسة: تستمد الدراسة أهميتها من بحث وتقديم بدائل للنهوض بالإقتصاد الجزائري، والتقليل من تبعيته المفرطة لقطاع المحروقات في الأجلين المتوسط والطويل، للوقاية من الصدمات الخارجية والخروج من الأزمة الاقتصادية، والتي لها انعكاسات سلبية على الاقتصاد والمجتمع، بالإضافة إلى تقديم مقترحات وحلول للخروج من نموذج "ريع بترولي في اقتصاد مغلق".

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى تبيان أن الأزمة الاقتصادية في الجزائر كانت متوقعة منذ سنة 2011 من قبل عدة خبراء اقتصاديين، فلم تتُخذ الإجراءات اللازمة للوقاية منها، فتجلّت مظاهرها بوضوح بمجرد تراجع أسعار النفط منذ سنة 2014، كما تهدف الدراسة أيضا إلى البحث عن حلول، وتقديم مقترحات للخروج من الأزمة في الأجلين المتوسط والطويل.

للإجابة على الإشكالية المطروحة نقسم البحث إلى ثلاثة محاور أساسية:

المحور الأول: توقعات الأزمة المالية في الاقتصاد الجزائري منذ 2011.

المحور الثاني: مظاهر الأزمة في الاقتصاد الجزائري.

المحور الثالث: حلول ومقترحات.

I توقعات الأزمة المالية في الاقتصاد الجزائري منذ 2011

إن الأزمة الاقتصادية التي تمر بها الجزائر حاليا ليست مفاجئة بل كانت متوقعة من قبل العديد من الخبراء الاقتصاديين، أبرزهم تقرير صندوق النقد الدولي في سنة 2011، وتقرير نبني 2020 الذي صدر في 2012.

1 توقعات صندوق النقد الدولي سنة 2011

وضع صندوق النقد الدولي مجموعة من الخطوط الأساسية للآجال المتوسطة والتصورات

البديلة كما أطلق عليها صندوق النقد الدولي بالسيناريو الأساسي والسيناريو البديل ووردت كما يلي[1]:

إن توقعات السيناريو الأساسي تظهر تناقص أسعار البترول والغاز الطبيعي، مما سيشكل خطر على المالية العامة بسبب ضخامة لنفقات العامة، فإذا ارتفعت هذه النفقات استنادا إلى التدابير المنصوص عليها في الميزانية العامة (بما في ذلك زيادة الرواتب والأجور) سيؤثر ذلك سلبا على صندوق ضبط الموارد (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي) وسينخفض تقريبا إلى نصف مستوى عام 2010 إلى غاية وصوله إلى 16% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2016، أما أسعار النفط لتي من شأنها إعادة التوازن إلى الميزانية العامة ستنخفض إلى حوالي 96 دولار للبرميل في عام 2016، وتترك المالية العامة في موقف ضعيف. والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (01): السيناريو الأساسي للآجال المتوسطة التي سيمر بها صندوق ضبط الموارد في ضوء الأزمة

السيناريو الأساسي	2012	2013	2014	2015	2016
أسعار النفط العالمية (دولار/برميل)	100.0	99.5	97.5	96.5	95.5
أسعار الغاز العالمية (دولار)	8.2	8.1	8.0	7.9	7.8
صندوق ضبط الموارد (نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)	28.6	25.0	21.7	18.6	15.6

Source : Algeria : 2011 Article IV Consultation—Staff Report; Public Information Notice , IMF Country Report No. 12/20, January 2012, P.9.

أّما السيناريو البديل فيرى أنه في الآجال الطويلة، المالية العامة الجزائرية معرضة لضغوط حادة بسبب تراجع أسعار النفط بسبب تفاقم الأوضاع الدولية (استمرار الأزمات)، فيتراجع النفط إلى 55 دولار للبرميل في عام 2012، ثم 70 دولار للبرميل بعد ذلك، وسيؤدي ذلك إلى تدهورات حادة في توازنات الاقتصاد الكلي الجزائري على المدى المتوسط، وفي حلول عام 2016، صندوق ضبط الموارد سينخفض وصولا إلى مستوى الحد الأدنى القانوني والذي يقدر ب 740 مليار دينار، أما العجز المالي فسيّمول من قبل الحكومة من خلال زيادة الاقتراض والذي سيتجاوز 26% من الناتج المحلي الإجمالي، أما ميزان الحساب الجاري سيعاني عجز، وستنخفض الاحتياطات إلى ما يعادل سنتين ونصف من واردات السلع والخدمات في سنة 2016، وفي هذا السيناريو البديل من

المرجح أن يتم خفض الإنفاق العام على الاستثمار، مما سيؤدي إلى تباطؤ معدلات النمو وارتفاع معدلات البطالة. والجدول التالي يبرز ذلك:

الجدول رقم (02): السيناريو البديل للآجال المتوسطة التي سيمر بها صندوق ضبط الموارد

السيناريو البديل	2012	2013	2014	2015	2016
أسعار النفط العالمية (دولار/برميل)	55.0	70.0	70.0	70.0	70.0
أسعار الغاز العالمية (دولار)	4.5	5.7	5.7	5.7	5.7
صندوق ضبط الموارد (نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)	17.9	8.3	4.5	4.3	4.0

Source : Algeria : 2011 Article IV Consultation—Staff Report ; Public Information Notice , IMF Country Report No. 12/20, January 2012 ,P.9

إن السيناريو البديل هو الذي أثبت صحة توقعات خبراء صندوق النقد الدولي حول نفاذ مدخرات صندوق ضبط الموارد؛ ففي بداية سنة 2017 سجل صندوق ضبط الإيرادات أكبر انخفاض في مدخراته المالية، بالتزامن مع التهاوي الشديد في أسعار النفط.

2 توقعات الأزمة المالية في تقرير نبني 2020

ورد في التقرير ثلاث نقاط هامة فيما يخص قطاع الاقتصاد هي(2):

- **إفراغ صندوق تنظيم الموارد:** تسمح لنا توقعات بسيطة على أساس التوجه الحالي برؤية الطريق المسدود الذي ستجد بلادنا نفسها فيه إذا لم نشرع في منعطف التنويع فورا. وللحفاظ على وتيرة النفقات الحالية للدولة، سيبقى العجز الموازني متواصلا لينتهي الأمر بإفراغ صندوق تنظيم الموارد في حدود 2018. وبعد ذلك، سيزيد عجز الموازنة بحوالي 1400 مليار دينار في 2012، لتبلغ حوالي 5000 مليار دينار في 2020؛
- **نفاذ احتياطي الصرف قبل 2025:** بعد أن كانت احتياطات الصرف تمثل حوالي 190 مليار دولار في 2012، فستشرع في الانخفاض ابتداء من 2016، نمو الواردات وانخفاض صادرات المحروقات إلى عجز تجاري هيكلي. وقد ينفذ احتياطي الصرف قبل 2025 مما يجبرنا على الاستدانة لتمويل عجزنا التجاري؛

❖ **العودة للاستدانة الخارجية:** إن الديون الخارجية التي سددت الدولة معظمها بحذر في 2005، قد تبلغ أكثر من 80 مليار دولار في 2025، مما يؤدي بنا إلى مستويات غير مقبولة شبيهة بتلك التي بلغناها في بداية التسعينات، والتي كانت في تلك الفترة سبب تعديلات أليمة على المستوى الاجتماعي.

II مظاهر الأزمة في الاقتصاد الجزائري

تعد السمة الغالبة على الاقتصاد الجزائري هي طابعه الريعي، حيث شكلت سلعتي النفط والغاز المكون الأكبر للناتج المحلي الإجمالي، والمحدد الرئيسي لعدد من مؤشرات ومتغيرات الاقتصاد الكلي، وهو ما جعل الجزائر تتأثر بشكل كبير بتراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية، والشكل الموالي يوضح تطور أسعار النفط من 2009 إلى سبتمبر 2017.

الشكل رقم (01): تطور أسعار النفط في سلة أوبك (2009 – سبتمبر 2017)

الوحدة: دولار للبرميل

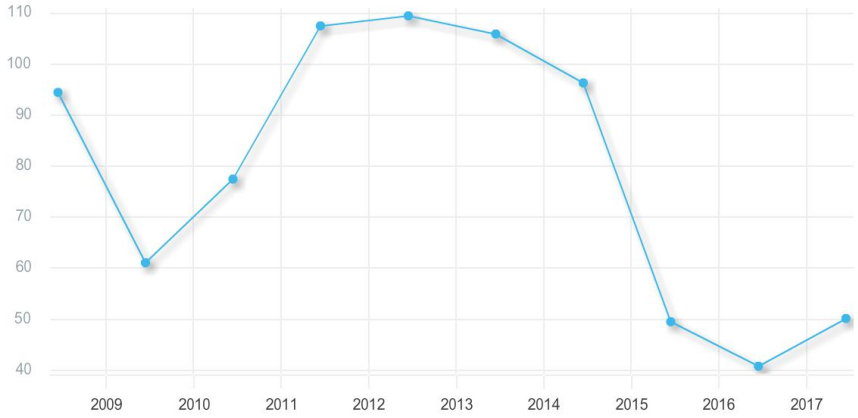

Source: http://www.opec.org/opec_web/en/data_graphs/40.htm

يوضح الشكل السابق تدهورا كبيرا لأسعار برميل النفط بين سنتي 2014 و2015، حيث بلغت أدنى مستوى لها في 2016 بحوالي 40 دولار للبرميل لكن سجل تحسن طفيف في 2017 بحوالي 50 دولار للبرميل. كما تراجعت قيمة الصادرات البترولية للجزائر والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (03): قيم الصادرات البترولية للجزائر (2012-2016)

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016
قيمة الصادرات البترولية (مليون دولار)	48.271	44.462	40.628	21.742	18.638

source: OPEC Annual Statistical Bulletin 2017,p.20.

إن أكبر تراجع لقيمة الصادرات البترولية كانت بين سنتي 2014 و2015 بـ 46,48%، كما سجل التراجع أيضا بين سنتي 2015 و2016 قدر بـ 14,27%. إن تراجع أسعار البترول سبب آثارا عميقة سواء على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي، وتبرز أهم مظاهر الأزمة فيما يلي:

1 عجز الموازنة العامة

رغم زيادة حصيلة الإيرادات الضريبية غير البترولية من 3% في سنة 2014 إلى 12,6% في سنة 2015(3) لتعزيز الإيرادات المالية، واتباع سياسات مالية تقشفية لضبط وترشيد الإنفاق العام، إلا أن تراجع الجباية البترولية واستنفاذ مدخرات صندوق ضبط الموارد، أدى إلى انعكاسات سلبية على الإستثمار والأنشطة الاقتصادية المختلفة، مما خلق ضغوطات على الموازنة العامة للجزائر، والجدول التالي يبين ذلك.

الجدول رقم (04): رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2008-2016)

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
إيرادات الميزانية	5190.5	3676.0	4392.9	5790.1	3804.03	3895.31	3927.74	4552.54	4943.67 (تقديري)
نفقات الميزانية	4191.0	4246.3	4466.9	5853.6	7058.17	6024.13	6995.76	7656.33	7303.8
رصيد الميزانية	999.5	-570.3	-74.0	-63.5	-3254.14	-2128.81	-3068.02	3103.78	-2439.97

Source : (2008-2011) : Ait Mokhtar Omar, L'évolution de la politique des dépenses publiques dans le contexte de la mondialisation Cas Algérie 1999-2014, thèse de doctorat, Université Abou Bakr Belkaid, Tlemcen, 2013-2014 p p 275-276.

(2012-2016) : Ministère des finance, Solde global du Trésor, http://www.mf.gov.dz/article/48/Zoom-sur-les-Chiffres-/143/Solde-global-du-Tr%C3%A9sor.html

رغم السياسة التقشفية التي قامت بها الجزائر منذ بداية تراجع أسعار النفط، إلا أن عجز الموازنة بقي متواصلا حتى مع استنفاذ مدخرات صندوق ضبط الموارد، وقد تم اللجوء إلى تغطية العجز من مصادر التمويل المحلية، باللجوء إلى ما يسمى بالتمويل غير التقليدي، وهو عبارة عن قروض مقدمة من البنك المركزي للخزينة العمومية لمدة 5 سنوات، فبالرغم من عدم اللجوء إلى الاستدانة الخارجية إلا أن طبع النقود من قبل البنك المركزي لتمويل العجز الموازني سيؤدي إلى ضغوط تضخمية حادة، ويؤثر على وتيرة النمو الاقتصادي والاستقرار الاقتصادي.

2 نفاذ مدخرات صندوق ضبط الموارد

إن زوال صندوق ضبط الموارد سيجعل الاقتصاد الجزائري على المحك، ويفتح المجال أمام الاستدانة الخارجية، فبداية استنزاف مدخرات صندوق ضبط الموارد ورد في قرار الحكومة الجزائرية في سنة 2016 بالتخلي نهائيا عن السعر المرجعي لإعداد الميزانية السنوية؛ بعد أن كان 19 دولارا عند تأسيس الصندوق، ثم حدد هذا السعر في قوانين المالية منذ سنة 2008 بـ 37 دولار للبرميل، والجدول التالي يوضح تطور صندوق ضبط الإيرادات خلال الفترة 2010-2015.

الجدول رقم (05): تطور صندوق ضبط الإيرادات خلال الفترة 2010-2015 (مليون دج)

السنوات	مجموع الموارد	استخدامات الصندوق	الرصيد المتبقي في الصندوق
2010	5634775	791938	4842837
2011	7143157	1761455	5381703
2012	7917012	2283260	5633752
2013	7005169	1138527	7005169
2014	8056740	277892	5284848
2015	7319009	3489710	4429290

المصدر: - تقارير وزارة المالية.

OPEC, Annual statistical bulletin (2014).

يبين الجدول السابق تراجع كبير لمدخرات صندوق ضبط الإيرادات بـ24,55% في سنة 2014، ثم تراجع آخر بـ 16,18% في سنة 2015، وفي سنة 2016 بلغ رصيد صندوق ضبط الموارد الحد الأدنى القانوني أي 740 مليار دج اعتبارا من نهاية شهر

فيفري(4)، ثم إلغاء قانون الرصيد الأدنى الأقصى والإجباري الخاص بهذا الصندوق في قانون المالية 2017، وهذا المبلغ سيتم استغلاله لتغطية عجز الموازنة في نهاية سنة 2017.

3 نسبة ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي

تعتبر هذه النسبة كمؤشر للتوازن الخارجي للاقتصاد، والجدول الموالي يوضح تطور نسبة ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي في الفترة 2010-2016.

الجدول رقم (06): نسبة ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (2010-2016)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
نسبة ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي(%)	7,541	9,931	5,880	0,398	-4,419	-16,561	-116,366 (متوقعة)

source: www.albankaldawli.org/ar/country/algeria

نلاحظ من خلال الجدول السابق، ارتفاع نسبة عجز ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي منذ بداية تراجع أسعار البترول في سنة 2014، وهذا سيزيد من مخاطر عدم السداد والإيفاء بالملتزمات. أما توقعات صندوق النقد الدولي في السنوات القادمة فهي كالتالي:

الجدول رقم (07): توقعات نسبة ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (2017-2022)

السنوات	2017	2018	2019	2020	2021	2022
توقعات نسبة ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	-12.310	-10.203	-9.536	-8.382	-7.384	-7.260

source : www.imf.org

تشير توقعات صندوق النقد الدولي إلى تحسن في نسبة ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي لكنها لا تزال تسجل عجز، فتغطيته من احتياطي البنك المركزي من العملات الأجنبية صعب جدا، خاصة في ظل تراجع احتياطي

الصرف، وتوقع استنزافه قبل 2025 إن لم نقل 2020. والجدول الموالي يوضح تطور احتياطي الصرف في الجزائر في الفترة 2008-2016.

الجدول رقم(08): تطور احتياطي الصرف في الجزائر خلال الفترة 2008-2016

الوحدة:(مليار دولار)

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017*
احتياطي الصرف	138.35	148.9	162.22	182.22	190.66	194.01	178.94	144.13	114.14	97 (تقديري)

Source : www.bank-of algeria.dz

نظرا لتواصل الأزمة الاقتصادية التي تعيشها الجزائر منذ منتصف 2014 جراء انهيار أسعار النفط، تواجه الجزائر تحدي نفاذ احتياطاتها من النقد الأجنبي، فقد سجلت تراجعا بقيمة 19,45% بين سنتي 2014 و2015، ثم انخفاض آخر بقيمة 20,80% بين سنتي 2015 و2016، ثم تراجع بـ 15% في نهاية سنة 2017 حسب تقديرات وزير المالية[5]. كما تراجع سعر صرف الدينار الجزائري أمام العملات الرئيسية، والجدول الموالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (09): تطور سعر صرف الدينار الجزائري أمام العملات الرئيسية في الفترة (2010-2017)

السنوات	سعر صرف رسمي (عملة محلية مقابل الدولار الأمريكي، قيم نهاية الفترة)	سعر صرف رسمي (عملة محلية مقابل اليورو، قيم نهاية الفترة)
2010	73,9437	103,4953
2011	76,0563	106,5322
2012	78,1025	102,9469
2013	78,1524	106,8930
2014	87,9039	107,0538
2015	107,1317	117,0575
2016	110,5274	116,3743
2017	*113.7610	*134.3422

source: www.bank-of-algeria.dz *** - أكتوبر2017**

انعكس تراجع أسعار النفط واتساع العجز في الميزان الجاري (نقص المعروض من العملة الأجنبية) إلى استمرار الضغوط التي تواجه الدينار الجزائري مقابل العملات الرئيسية؛ فقد سجلت قيمة الدينار الجزائري أكبر معدل تراجع مقابل الدولار الأمريكي، حيث فقدت بين سنتي 2014 و2015 نحو21,87% من قيمتها، واستمر التراجع إلى

غاية أكتوبر 2017، حيث فقد الدينار الجزائري مجددا 6,19% من قيمته المسجلة سنة 2015 أمام الدولار الامريكي.

كما سجلت أيضا قيمة الدينار الجزائري تراجعا بقيمة 9,34% مقابل اليورو بين سنتي 2014 و2015. واستمر كذلك التراجع إلى غاية أكتوبر 2017 حيث فقد الدينار الجزائري مجددا 14,76% من قيمته المسجلة سنة 2015 أمام اليورو.

4 المظاهر الإجتماعية للأزمة

إن تراجع أسعار البترول منذ سنة 2014 لم ُيحدث آثارا سلبية على الناحية الإقتصادية فقط، بل تعداها إلى الناحية الإجتماعية فتزايد عدد الفقراء وتزايدت أيضا معدلات البطالة.

❖ ***تزايد عدد الفقراء*** : في ظل عدم وجود أرقام رسمية عن عدد المعوزين والفقراء في الجزائر، أكدت الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان بمناسبة اليوم العالمي لمحاربة الفقر، أن ثلث الجزائريين يعيشون تحت خط الفقر؛ كما كشفت دراسة إحصائية أجرتها الهيئة الحقوقية، أن 35 في المائة من الجزائريين فقراء، يعيشون بأقل من 1.24 دولار في اليوم الواحد، وأن الحالة الاقتصادية والاجتماعية لـ93% ممن شملتهم الدراسة كانت أفضل قبل انهيار أسعار النفط. وأظهرت الدراسة، أن القدرة الشرائية لدى الجزائريين انهارت بنسبة 60 في المائة سنة 2015، مع ارتفاع أسعار المواد الأساسية، كما يتوقع إزدياد معدل الفقر في الجزائر ليصل إلى 20 مليون نسمة (6) نظرا لتراجع النمو الإقتصادي، وتواصل تذبذب أسعار النفط في الأسواق الدولية، بالإضافة تراجع نصيب الفرد من الناتج الإجمالي بقيمة 22,55% في سنة 2016، وارتفاع معدلات التضخم من 2,9 % سنة 2015 إلى 4,8% سنة 2016[7].

وتجدر الإشارة إلى أن السبب الرئيس لتزايد عدد الفقراء، تراجع المستوى المعيشي في الجزائر منذ بداية تراجع أسعار البترول، والجدول الموالي يوضح تطور نسبة معامل تحويل تعادل القوة الشرائية (إجمالي الناتج المحلي) إلى سعر الصرف السوقي، وتعتبر هذه النسبة كمؤشر لانتشار الفقر.

الجدول رقم (10): نسبة معامل تحويل تعادل القوة الشرائية (إجمالي الناتج المحلي) إلى سعر الصرف السوقي (2010-2016)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
نسبة معامل تحويل تعادل القوة الشرائية (إجمالي الناتج المحلي) إلى سعر الصرف السوقي	0,35	0,42	0,41	0,40	0,38	0,28	0,25

source: www.albankaldawli.org/ar/country/algeria

يبين الجدول السابق تراجع نسبة معامل تحويل تعادل القوة الشرائية (إجمالي الناتج المحلي) إلى سعر الصرف السوقي ابتداءا من سنة 2014، حيث سجلت سنة 2015 تراجعا بقيمة 26,56%، ثم تراجع آخر في سنة 2016 تقريبا بنسبة 10%، ويتوقع أن ترتفع النسبة أكثر في سنة 2017، نظرا لتراجع قيمة الدينار الجزائري أما الدولار الأمريكي بحوالي 3% من قيمته المسجلة في سنة 2016، وهذا سيؤدي حتما إلى تراجع المستوى المعيشي للأفراد المقيمين في الجزائري، وبالتالي سيؤدي إلى تزايد معدلات الفقر في الجزائر.

كما يتوقع البنك الدولي أيضا تراجع معدل نمو الاقتصاد الجزائري في المدى المتوسط، وأن تبلغ نسبة النمو الحقيقي لإجمالي الناتج المحلي في المتوسط 1,2%، في السنوات 2017-2019؛ وزيادة نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي بـ 14,6% في سنة 2018، وأكثر من 20% في سنة 2019[8].

❖ ***تزايد نسبة البطالة:*** من مظاهر الأزمة الاقتصادية في الجزائر تزايد نسبة البطالة، والجدول التالي يبين نسبة البطالة في الجزائر من إجمالي القوة العاملة.

الجدول رقم (11): تطور نسبة البطالة في الجزائر من إجمالي القوة العاملة (2010-2016)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
بطالة، إجمالي (% من إجمالي القوى العاملة)	9,96	10	10,97	9,82	10,60	11	11,22

source: www.albankaldawli.org/ar/country/algeria

يبين الجدول السابق ارتفاع نسبة البطالة من إجمالي القوة العاملة في الجزائر، خاصة بعد سنة 2014، وهذا راجع لتأثير انخفاض أسعار النفط. أما توقعات صندوق

النقد الدولي فتشير إلى ارتفاع مستوى البطالة أكثر في السنوات القادمة، وقد تصل إلى 17,44% في سنة 2022، والجدول الموالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (12): توقعات تطور نسبة البطالة في الجزائر من إجمالي القوة العاملة (2017-2022)

السنوات	2017	2018	2019	2020	2021	2022
توقعات نسبة بطالة، إجمالي (% من إجمالي القوى العاملة)	11.69	13.23	14.52	15.64	16.55	17.44

source: www.imf.org

III حلول ومقترحات

ورد في تقرير نبني نموذج جديد للتنمية الاقتصادية يحتوي على 5 محاور رئيسية هي[9]:

- التخلي تدريجيا عن الاعتماد على الريع خلال آفاق 2020 إلى غاية 2030: حيث تخصص العائدات من الجباية البترولية بين صندوق تنظيم الموارد وصندوق سيادي جديد للمستقبل. يتبعها إصلاح جبائي، والتحكم في الإستهلاك الطاقوي، وتركيز التحويلات الإجتماعية للأكثر حرمانا؛
- تحويل بيئة المؤسسة والمستثمر إلى مناخ أعمال أكثر جاذبية؛
- تبني استراتيجية اقتصادية لنموذج جديد من النمو والتنوع: من خلال تنفيذ سياسة صناعية جديدة، دعم المصدرين وتسهيل التجارة الخارجية، سياسة انفتاح متناسقة ومتحكم بها؛
- تّبني مقاربة جديدة لسياسات التشغيل والسوق غير الرسمية؛
- تغيير بشكل أساسي إطار الحوكمة الاقتصادية ومقاربة الدولة في مجال قيادة السياسة الاقتصادية.

بالإضافة إلى ما سبق نضيف بعض الاقتراحات والتفاصيل التالية:

1 قطاع الزراعة كطاقة بديلة للجزائر يعزز الأمن الغذائي

يعتبر تعزيز الأمن الغذائي في الجزائر دافعا أساسيا للتركيز على دعم القطاع الزراعي، فالجزائر تمتلك آفاقا واعدة في هذا المجال، وبالتالي يمكن اعتبار القطاع الزراعي البديل الأول للبترول، والركيزة الأساسية للنهوض بالإقتصاد الجزائري لسببين:

❖ **السبب الأول: بلادنا الأولى عالميا من حيث حجم الأراضي الزراعية ذات الجودة العالية،** فحسب الخبير الزراعي الأستاذ الدكتور ***بختاوي السعيد*** (رئيس الجمعية الوطنية لترقية زراعة الزيتون)، أن حجم الأراضي الزراعية ذات الجودة العالية لا يتجاوز 40 مليون هكتار عبر العالم، والجزائر تمتلك 80 % منها؛ بالإضافة إلى تنوع الفصول واعتدال المناخ، ففي كاليفورنيا توجد 3 مليون هكتار من الأراضي الزراعية ذات الجودة العالية، تنتج 600 مليار دولار من المواد الزراعية، وفي اسبانيا مليون و600 ألف هكتار تنتج 400 مليار دولار من المواد الزراعية، وبالتحديد المنتجات المضادة للأكسدة والتي أصبح الطلب العالمي عليها كبير، مما يتيح للجزائر أن تكون أكبر قوة زراعية في العالم[10].

وتجدر الإشارة إلى أن الجزائر تعتبر من أضعف الدول في مجال ***الزراعة العضوية***. حيث تقدر المساحة المزروعة عضويا في الجزائر ب700 هكتار وهو ما يمثل 0.002% من مساحة الجزائر، حيث قدر عدد المنتجين في سنة 2013 ب57 ُمنتج عضوي[11]. أما عن محاولات التحول نحو نظام الزراعة العضوية، فقد بدأت منذ أكثر من عشر سنوات وخصت أربع محاصيل هي زيتون المائدة، التمور، الكروم وزيت الزيتون بهدف التصدير [12].

❖ **السبب الثاني: بلادنا تمتلك أكبر احتياطي للمياه الجوفية في الصحراء الجزائرية.** فعلى الرغم من تحديد ستة خزانات جوفية رئيسية في الجزائر، إلا أن الجزء الأكبر من الموارد المائية موجود ضمن نظامين كبيرين من طبقات المياه الجوفية، وتستخدم هذه الخزانات بشكل مشترك مع ليبيا وتونس، وتشكل معا نظام المياه الجوفية الصحراوي (***SASS***)، وعلى الصعيد الوطني، تشير التقديرات إلى أن هناك ما يصل إلى 7000 مليون متر مكعب سنويا من المياه الجوفية المتاحة اقتصاديا (القابلة للتجديد وغير المتجددة)، وأن نحو 75٪ من احتياجات البلاد من المياه يتم توفيرها من المياه الجوفية المتجددة وغير المتجددة (13)، فخلال السنوات الثلاثين الماضية تم استخراج 0.6 إلى 2.5 مليار متر مكعب / سنة من المياه من هذا النظام(14).

الشكل رقم (02): نظام المياه الجوفية الصحراوي SASS

source: Groundwater Management in Algeria Draft Synthesis Report, Food and Agriculture Organization of the United Nations, Rome, 2009.

يبين الشكل السابق أن الجزائر تحوز على أكبر خزان للمياه الجوفية مقارنة مع تونس وليبيا، وحسب الدكتور ***كتاب أحمد*** (مدير مخبر البحوث في علوم الماء بالجزائر العاصمة، وعضو الأكاديمية الفرنسية للماء) تمتلك الجزائر 80% من المياه الجوفية أي 40 ألف مليار متر مكعب، وتمثل خزانا يغطي احتياجات الجزائر من المياه لمدة 40 قرنا. بالرغم من ذلك، تعاني الجزائر نقصا في التزود بالماء في جميع القطاعات، حيث أنها تستهلك سنويا ما يقارب 17 مليار متر مكعب من الماء، في حين أن حاجياتها بالنسبة إلى المياه الصالحة للشرب والفلاحة وقطاع الصناعة تفوق 20 مليار متر مكعب سنويا(15).

وبالإضافة إلى استغلال المياه الجوفية يمكن كذلك تحلية مياه البحر، وتوجيهها للزراعة في المناطق الساحلية والداخلية، وللنهوض بالقطاع الفلاحي الجزائري يقول الدكتور ***بختاوي السعيد*** لابد من(16):

- الإستثمار في المياه باعتبارها العامل الأساسي؛
- تكوين إطارات في مجال الزراعة؛
- تفعيل وتقوية النظام البنكي الجزائري خاصة في المجال الفلاحي.

2 الإهتمام بالسياحة

يشير واقع السياحة في الجزائر، إلى أن قطاع السياحة يعاني من عدة اختلالات ولا يعكس حقيقة ما تملكه الجزائر من قدرات في هذا المجال، وهذا ما تعكسه بيانات عجز

السياحة، وكذا تزايد عدد المغادرين مقارنة بعدد الوافدين إلى الجزائر.

❖ **تزايد عدد المغادرين مقارنة بعدد الوافدين إلى الجزائر:** والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (03): تطور عدد المغادرين وعدد الوافدين إلى الجزائر (2010-2015)

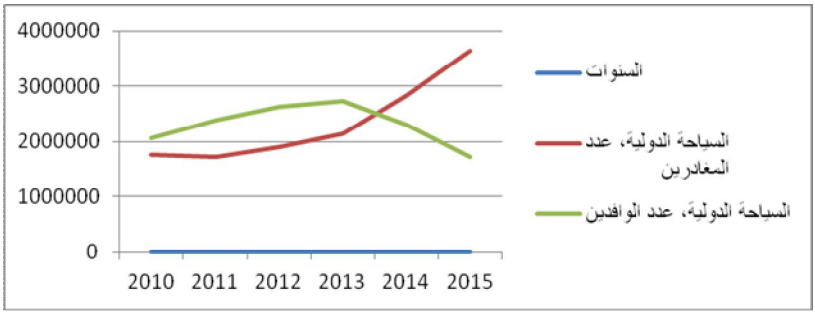

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على بيانات www.albankaldawli.org/ar/country/algeria

يبين الشكل البياني تراجع كبير لعدد الوافدين مقارنة بعدد المغادرين ابتداء من سنة 2013، والتطور الكبير لعدد المغادرين يعني أن الأفراد يفضلون السياحة الخارجية على حساب السياحة الداخلية.

عجز دائم في ميزان السياحة في الجزائر: والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (04): تطور ميزان السياحة الدولية خلال الفترة (2010-2015)

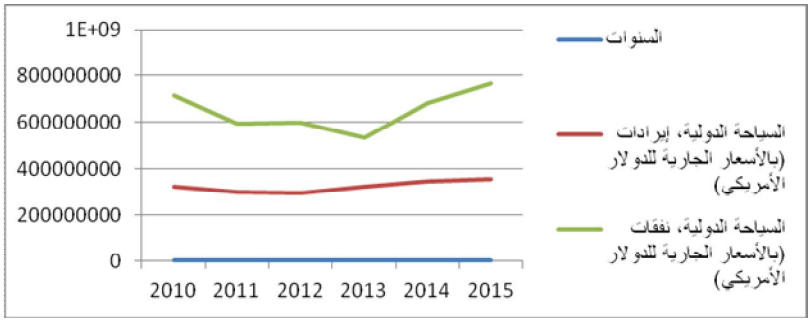

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على بيانات www.albankaldawli.org/ar/country/algeria

يبّين الشكل السابق أن ميزان السياحة شهد عجزا طول الفترة (2010-2015) فالنفقات السياحية نحو الخارج أكبر بكثير من الإيرادات.

❖ **ضعف الإستثمار في القطاع السياحي:** إن حجم الاستثمارات التي خصصت لقطاع السياحة تعتبر ضعيفة مقارنةً بالمشاريع الاستثمارية في مجال الصناعة والنقل، والجدول التالي يبين بيانات التصريح بالإستثمار السياحي للسنوات 2002-2016 (تحديث ماي 2017) من قاعدة بيانات للوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار.

جدول رقم (13): بيانات التصريح بالاستثمار السياحي في الجزائر 2002-2016

الفرع الصناعي	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار جزائري	%	منصب الشغل	%
الزراعة	1 316	2,06%	222 790	1,74%	53 445	4,69%
البناء	11 389	17,85%	1 310 896	10,24%	246 138	21,62%
الصناعة	11 256	17,64%	7 411 469	57,90%	466 382	40,97%
الصحة	935	1,47%	171 948	1,34%	22 478	1,97%
النقل	31 097	48,74%	1 095 948	8,56%	162 976	14,32%
السياحة	1 018	1,60%	974 396	7,61%	62 069	5,45%
الخدمات	6 786	10,64%	1 169 895	9,14%	116 476	10,23%
التجارة	2	0,00%	10 914	0,09%	4 100	0,36%
الاتصالات	5	0,01%	432 578	3,38%	4 348	0,38%
المجموع	63 804	100%	12 800 834	100%	1 138 412	100%

source: www.andi.dz

يبّين الجدول السابق قلّة عدد المشاريع الموجهة لقطاع السياحة، التي تمثل 1,6% فقط من إجمالي المشاريع الاستثمارية، مما جعلها تساهم فقط ب 5.45 % من مناصب الشغل. ومن بين الحلول المناسبة أكثر لتطوير قطاع السياحة في الجزائر، تشجيع ***السياحة الإسلامية*** أو السياحة العائلية الملتزمة (السياحة الحلال) نظرا لسرعة نمو هذا القطاع، وآثاره الإيجابية على اقتصاديات الدول التي تساند هذا النوع من السياحة على غرار ماليزيا، تركيا، الإمارات العربية المتحدة وغيرها من الدول. فوفقا لمؤشر السفر الإسلامي العالمي في سنة 2017. حافظت الجزائر على نفس مرتبتها في المؤشر في سنة 2016، وهي الرتبة 22 في حين تحسنت نتيجتها من 58.5 في سنة 2016، إلى 59.4 في سنة 2017 (17). وتبرز أهمية السياحة الإسلامية من خلال توفيرها قدرة أكبر على جذب واستقطاب السّياح المسلمين المحليين والأجانب، ومن شأن ذلك كله أن يساعد على زيادة موارد الدولة من العملة الصعبة، خاصة في ظل ظروف الأزمة الإقتصادية التي تمر بها الجزائر، حيث من المتوقع أن يصل عدد إجمالي الزوار المسلمين الوافدين إلى دول منظمة التعاون الإسلامي 98 مليون زائر في سنة 2020 (18). وتوجد عدة مقومات لزيادة فرص الجزائر للإستفادة من ***السياحة الحلال*** أبرزها:

- **المقومات الطبيعية:** إن التنوع الجغرافي لوحده في الجزائر كاف لجذب السياح، من شريط ساحلي يمتد على مسافة 1600 كلم، يزخر بمناظر طبيعية خلابة، إلى سهول وهضاب وإلى صحراء شاسعة بواحاتها الجميلة، بالإضافة إلى المناطق الحموية، والمحميات الطبيعية؛

❖ **المقومات التاريخية:** تمتلك الجزائر العديد من مواقع التراث العالمي أبرزها آثار رومانية في تيبازة، وتيمقاد (باتنة)، وجميلة في (سطيف)، وكهوف طاسيلي في تمنراست، وكذلك معالم الحضارة الإسلامية في قلعة بني حماد وقصبة الجزائر، بالإضافة إلى مسجد الجزائر الأعظم الذي يعتبر أكبر مسجد في الجزائر العاصمة وأفريقيا، وثالث أكبر مسجد في العالم.

بالإضافة إلى هذه المقومات وضعت الحكومة مخططًا لتنمية السياحة حتى العام 2030 من أجل جعل الجزائر قطبا سياحيا مهما في أفريقيا والبحر المتوسط، ويهدف هذا المخطط إلى ترقية اقتصاد بديل للمحروقات، فلابد أن ُيضاف لهذا المخطط تشجيع للخواص للإستثمار في مجال السياحة الإسلامية، مع وجود إجراءات تحفيزية كالإعفاءات الضريبية.

3 فتح مكاتب للصرف والإستفادة من تحويلات المهاجرين

إن فتح مكاتب للصرف سيؤدي إلى استرجاع كتلة النقدية ضخمة من السوق الموازية، وسيؤدي كذلك إلى الاستفادة من تحويلات المهاجرين، لرفع رصيد البلد من العملات الأجنبية، وبما أن احتياطي البنك المركزي في تراجع مستمر والجزائر لم تلجأ بعد للاقتراض الخارجي، فإن المصدر الوحيد لغطاء عجز الحساب الجاري حتى الآن، هو تشجيع تدفق الاستثمارات وتحويلات المهاجرين، لتحسين نسبة ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي لاستعادة التوازن الخارجي للاقتصاد. وقد بلغ عدد المهاجرين الجزائريين حوالي 1.7 مليون فرد(19)، أغلبهم يفضلون تحويل أموالهم عبر طرق غير رسمية، مما انعكس على ضعف التحويلات السنوية المسجلة، والمقدرة ب 2 مليار دولار في سنة 2016(20)فالتحويلات النقدية للعاملين المهاجرين يـُ كسبها أهمية كبيرة نظرا لمساهمتها في دعم الاقتصاد الوطني من العملة الصعبة. لكن هذا الأمر صعب التحقق في ظل وجود سوق موازية للعملات الأجنبية، وهي تسبب استنزاف لموارد بإمكانها المساهمة في حل جزء من الأزمة التي تمر بها الجزائر، وكذلك توفير المناخ الملائم للمستثمرين الأجانب خاصة المغتربين، لدعم النهوض بالاقتصاد الوطني.

حيث ذكر المهنيون الجزائريون المغتربون أن العائق الأول أمام الاستثمار، هو قانون 51/49 الذي ينظم الإستثمار الأجنبي، ويضع الجزائريين المغتربين والأجانب في منزلة

واحدة. فالمغتربون لا يمكنهم إمتلاك شركة ذات مسؤولية محدودة بشكل كامل، ويجب عليهم مشاركة مواطن جزائري يعيش في الجزائر لبدء نشاط تجاري[21].

4 إنشاء صندوق إستثمار إسلامي سيادي

من المزايا التي يوفرها إنشاء هذا الصندوق هو تشجيعه لإثراء القانون الجزائري فيما يتعلق بقواعد وأحكام الشريعة الخاصة بالتمويل الإسلامي، سواء المتعلقة بإنشاء مصارف إسلامية جزائرية أو ما تعلق بتدعيم وتنشيط بورصة الجزائر بالصكوك الإسلامية، بالإضافة إلى تشجيع طرح منتجات إسلامية وخدمات مبتكرة لجذب المدخرات المحلية والخارجية (خاصة المغتربين)، يتم توجيهها لتمويل التنمية الاقتصادية بالجزائر، من خلال تمويل البنى التحتية أو تمويل المؤسسات التي تعاني عسر مالي في ظل الأزمة الاقتصادية الراهنة، كما يمكن استخدام الفوائض المالية بصندوق الإستثمار الإسلامي السيادي للقيام باستثمارات دولية، سواء بالتوجه للسوق المالية الإسلامية العالمية أو القيام مباشرة بنشاطات استثمارية حقيقية مّدرة للعوائد. وكذلك العمل على إعادة توزيع الثروة، من خلال التمويل الاجتماعي الإسلامي للتخفيف من حدة الفقر، وخلق شبكة أمان اجتماعي. وأمام هذا الصندوق سيناريوهان بناءا على سعر البترول في الأسواق العالمية هما:

❖ ***السيناريو الأساسي:*** ثبات وتذبذب أسعار النفط، وبالتالي توجيه الصندوق للقيام باستثمارات داخلية من خلال طرح صكوك سيادية؛ لاسترجاع أموال طائلة مكتنزة، مع إعادة النظر في المنظومة الجبائية الجزائرية، والتي تأخذ 26% من الضريبة على الأرباح، واستبدالها بمنظومة جبائية محفّزة تخفّف العبئ الضريبي، وبالتالي تجذب المدخرات المحلية والأجنبية، وهذا الحل حسب الدكتور **فارس مسدور** يغطي عجز الموازنة، ويغني الحكومة الجزائرية عن اللجوء إلى التمويل غير التقليدي، الذي يؤدي إلى طبع نقود دون مقابل، والذي سيؤدي إلى آثار سلبية على الإقتصاد الجزائري، إن لم نقل انهياره وعدم صموده أمام هاته الأزمة الاقتصادية الخانقة، فلابد من تعويض هاته الكتلة النقدية التي ليس لها مقابل(ذهب أو عملات أجنبية)، بنقود حقيقية من الإيرادات الجبائية في المدى القصير وتعويضها بالصكوك الإسلامية (22).

❖ ***السيناريو البديل:*** في حالة إرتفاع أسعار النفطِ ُ وجه الصندوق للقيام باستثمارات داخلية وخارجية، وذلك بإتباع نفس استراتيجية صندوق الموارد، ووضع سعر مرجعي

للبترول مناسب لتغطية عجز الموازنة مثلا 50 دولار للبرميل، واستغلال الفائض عن هذه القيمة بوضعها في مدخرات صندوق الإستثمار السيادي الإسلامي، وعند تراكمها تسمح له بالإنطلاق بعملياته الإستثمارية، وفي حال تخطي الجزائر للأزمة في المدى المتوسط، توجه موارد هذا الصندوق للحفاظ على حقوق الأجيال القادمة. والشكل الموالي يبّين توقعات بازدياد سعر برميل النفط في سلة الأوبك إلى غاية 2040.

الشكل رقم (05): توقعات قيمة برميل النفط في سلة الأوبك (2018-2040)

الوحدة: دولار

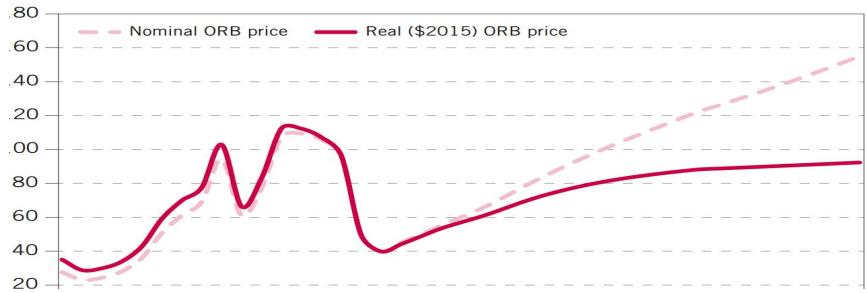

source: Organization of the Petroleum Exporting Countries. 2016 OPEC World Oil Outlook. October 2016, p.60.Available from: http://www.opec.org.

ويعكس هذا الإفتراض المتوقع التحسينات التدريجية في ظروف السوق. ويفترض أن متوسط سعر سلة أوبك المرجعي لعام 2016 هو 40 دولارا للبرميل، ومن المفترض أن يستمر استرداد السعر بزيادات قدرها 5 دولارات لكل برميل حتى عام 2021. ومن المتوقع أن تصل الأسعار في الأجل الطويل إلى 92 دولارا للبرميل بحلول عام 2040 بالأسعار الحقيقية ($ 2015)، أي ما يعادل 155 دولارا للبرميل بالقيمة الأسمية.

أما الوكالة الدولية للطاقة الذرية فتتوقع ارتفاع حاد لأسعار النفط بحلول عام 2021، وذلك بتوقع نمو الطلب العالمي على النفط في المتوسط بمعدل 1.2 مليون برميل في كل سنة حتى عام 2022(23).

5 التكتل المغاربي وحل الخلافات السياسية

نشأ إتحاد المغرب العربي في 17 فيفري 1989 بمراكش، ويهدف إلى تحقيق التنمية الصناعية والزراعية والتجارية والاجتماعية للدول الأعضاء، واتخاذ ما يلزم اتخاذه من وسائل لهذه الغاية، خصوصا بإنشاء مشروعات مشتركة، وإعداد برامج عامة ونوعية في هذا الصدد(24). ولتعزيز التكامل الاقتصادي المغاربي، وتحقيق التنمية المشتركة، تم توقيع إتفاقية إنشاء المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية بين دول اتحاد المغرب العربي بتاريخ 1991/03/10م. ويهدف المصرف إلى المساهمة في إقامة اقتصاد مغاربي مترابط ومندمج، ومن ذلك إعداد وإنجاز وتمويل المشاريع ذات المصلحة المشتركة الفلاحية والصناعية وغيرها في البلدان المغاربية، وكذلك تشجيع انسياب رؤوس الأموال، وتوظفيها في المشاريع ذات الجدوى الاقتصادية والمردود المالي، وتنمية المبادلات التجارية والمدفوعات الجارية المترتبة عنها(25). وفي2017/05/25 تم التوقيع على اتفاق بين الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي ووكالة "نيباد"، للتخطيط والتنسيق لدعم القدرات في مجال البنية الأساسية للدول الأعضاء. وذلك في القطاعات الخاصة بالنقل وتكنولوجيات الاتصال الحديثة والطاقة والمياه في المناطق الحدودية(26).إن قيام تكامل اقتصادي لدول إتحاد المغرب العربي ليس أمرا معقدا بوجود الإرادة السياسية، ونظرا لتوفر مقومات التكامل الاقتصادي المغاربي الاجتماعية والثقافية والتاريخية والجغرافية، بالإضافة إلى المقومات الاقتصادية من اتساع السوق المغاربية وتوفر المواد الأولية للتصنيع بالإضافة إلى توفر القوة العاملة، وبالتالي تكوين وحدة نقدية مغاربية تسّهل التبادلات الإقتصادية بين الدول الأعضاء، وتدفع عجلة التنمية الاقتصادية بالدول المغاربية؛ وتعود بالنفع على جميع الدول وأبرزها الجزائر بإعتبار أن إقتصادها أقل تنوعا وبعملة منخفضة.

وقّدرت عدة منظمات دولية وإقليمية بأن غياب الاندماج المغاربي يؤثر سلبا على الدول الأعضاء، فتؤكد الحكومة التونسية أن غياب التكامل يؤثر على النمو الاقتصادي بمقدار نقطة واحدة كل سنة (1%)، وبعبارة أخرى إذا كان الإتحاد المغاربي قائما، كان سيؤدي إلى قيمة مضافة قدرها 10 بلايين دولار للبلدان الخمسة، أي 5 في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي المتراكم. كما يؤكد الأمين العام لاتحاد المغرب العربي أن التأخير في تنفيذ عملية التكامل، يكلف كل بلد من بلدان المنطقة 2٪ من معدل النمو السنوي. وتقدر الخسارة التي تعاني منها التجارة في منطقة المغرب العربي بحوالي 980 مليون

دولار سنويا (لم تدُرج منتجات الطاقة في هذا التقدير) و2.1 مليار دولار تمثل 1٪ من الواردات الجزائرية والليبية من منتجات الطاقة(27) فما أحوج الإقتصاد الجزائري إلى هاته الموارد في ظل الأزمة الخانقة التي يمر بها، وفي ظل هشاشته وتبعيته للمحروقات.

الخاتمة:

أثبتت التراجعات المستمرة في أسواق النفط العالمية زيادة حدة الضغوط على الإقتصاديات التي تعتمد كثيرا على المحروقات، ونخص بالذكر الجزائر نظرا لهشاشة اقتصادها، وأغلب إيراداتها تمثل فوائض لقطاع المحروقات بحوالي 97%، فتراجع أسعار النفط بداية من سنة 2014 أدى إلى إحداث أزمة إقتصادية في الجزائر تتجلى مظاهرها في الناحيتين الإقتصادية والإجتماعية، سواء من خلال تزايد عجز الموازنة العامة ونفاذ صندوق ضبط الموارد، وتراجع احتياطي الصرف، أو من خلال تزايد معدلات الفقر وزيادة نسبة البطالة. فعليه الجزائر مطالبة بانتهاج إستراتيجية فعالة للخروج من هذه الأزمة الخانقة، لتوافرها على عدة مقومات تغنيها عن قطاع المحروقات لتحقيق التنوع الاقتصادي أهمها : الأراضي الصالحة للزراعة والأراضي ذات الجودة العالية، واحتياطي ضخم للمياه الجوفية، ومقومات جغرافية وتاريخية لجذب السياح، ونخص بالذكر السياح المسلمون نظرا لتزايد أعدادهم كل سنة.

في ضوء ما تقدم أسفر البحث عن مجموعة من النتائج والتوصيات تتمثل في:

النتائج:

- تمر الجزائر بأزمة اقتصادية أثّرت على كل القطاعات الاقتصادية، رغم أنها كانت متوقعة من قبل عدة خبراء اقتصاديين؛
- أدى تراجع أسعار النفط منذ سنة 2014 إلى آثار اجتماعية سلبية، سواء من خلال تزايد معدلات الفقر وتراجع القدرة الشرائية للأفراد أو من خلال تزايد نسبة البطالة؛
- استمرار السياسات الاقتصادية على نفس الوتيرة، سيؤدي إلى تعميق الأزمة أكثر عند نفاذ احتياطي الصرف، ويهدد الجزائر بالرجوع إلى الاستدانة الخارجية؛
- خروج الجزائر من الأزمة الاقتصادية مرهون بتشجيعها لقطاعات خارج المحروقات وفي مقدمتها قطاعي الزراعة والسياحة؛

- إن فتح شبابيك للصرف والاستفادة من تحويلات المهاجرين يحسن نسبة ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي يؤدي إلى تحقيق التوازن الخارجي؛
- خروج الجزائر من الأزمة مرهون بتوافر إدارة حكومية نزيهة، وعلى درجة عالية من الكفاءة، وتعمل على تحسين مناخ الأعمال لزيادة حجم التدفقات الاستثمارية من الخارج؛
- إنشاء صندوق استثمار إسلامي سيادي من شأنه إيجاد طرق لتمويل عجز الموازنة في الأجلين القصير والمتوسط، وبعث استثمارات حقيقية على المدى الطويل للحفاظ على حقوق الأجيال القادمة.

التوصيات:

- ✓ ضرورة تشجيع الحكومة الجزائرية الإستثمار في قطاع الزراعة العضوية، نظرا لامتلاك الجزائر مقومات نجاحها، وباعتبارها الركيزة الأساسية للنهوض بالاقتصاد الجزائري؛
- ✓ تشجيع الإستثمار في السياحة الإسلامية لما لها من آثاره الإيجابية على اقتصاديات الدول التي تبنتها؛
- ✓ ضرورة الاستماع إلى الخبراء الاقتصاديين الجزائريين، وتّبني أفكارهم لإيجاد حلول للاختلالات الهيكلية التي يمر بها الاقتصاد الجزائري؛
- ✓ نوصي الحكومة الجزائرية بإعادة النظر في قانون 51/49، بالإضافة إلى وضع تسهيلات للسماح للمغتربين الجزائريين بالاستثمار في بلادهم، وعدم وضعهم في كفة واحدة مع الأجانب؛
- ✓ ضرورة حل الخلافات السياسية لإنشاء تكامل اقتصادي مغاربي بما يخدم مصلحة بلادنا، والاستفادة من المزايا الاقتصادية للاندماج للخروج من الأزمة الاقتصادية الحالية، لتجنب الصدمات الخارجية أو التقليل منها مستقبلا.

الهوامش والاحالات:

[1]– Algeria : "2011 Article IV Consultation—Staff Report ; Public Information Notice" , IMF Country Report No. 12/20, January 2012 ,PP.8-9.

[2] – ملخص تقرير نبني 2020، خمسينية الإستقلال، دروس ورؤية لجزائر 2020 ،26 جانفي 2013، ص. 6. (بتصرف)

[3] –التقرير السنوي 2015 التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، نوفمبر 2016، ص.78.www.bank-of-algeria.dz

[4] –http://www.bank-of-algeria.dz.

[5] – تصريحات وزير المالية عبد الرحمان راوية أمام أعضاء لجنة المالية والميزانية للمجلس الشعبي الوطني لعرض مشروع القانون بالقرض والنقد.

http://www.eldjazaironline. net consulter le 03/10/2017

[6] –Kaddour HOUARI un Algérien sur trois vit en dessous du seuil de pauvreté17/10/2016 http://laddh-algerie.org

[7] – المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، "المؤشرات الإقتصادية والصناعية في الدول العربية"، إدارة المعلومات الصناعية، الرباط، مارس 2016-مارس2017، ص.14.

[8] – الجزائر، تقرير التوقعات الإقتصادية www.worldbank.org

[9]– ملخص تقرير نبني 2020، خمسينية الإستقلال، دروس ورؤية لجزائر 2020، 26 جانفي 2013، ص ص.7..9.

[10]– مداخلة الأستاذ الدكتور بختاوي السعيد في ملتقى التغذية في وهران https://www.youtube.com/watch?v=-7jG-NRNW0w

[11]–FIBL& IFOAM: "the world of organic agriculture, Statistics and emerging", Research Institute of Organic Agriculture FIBL 2016, www.fibl.org

[12] – بوزلحة سامية، أداء السياسات الزراعية العربية و أفاق الزراعة العضوية في الدول العربية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة الجزائر3، ص 218.

[13] –Food and Agriculture Organization of the United Nations, "Groundwater Management in Algeria Draft Synthesis Report", Rome, 2009.

[14]–Stephen Foster and Daniel P Loucks, "non-renewable groundwater resources", United Nations Educational, France,2006, p.68.

[15]– منتدى رؤساء المؤسسات، معرض الصحافة، 01 مارس 2017 http://www.fce.dz/wp-content/uploads/2017/03/revue-presse-01-mars-2017-ar.pdf

[16]– مقابلة مع الأستاذ الدكتور بختاوي السعيد، آفاق الزراعة في الجزائر الجزء2، نوميديا نيوز https://www.youtube.com/watch?v=cZ58UuS4J9M

[17] – Mastercard & Crescentrating, "Mastercard-Crescentrating Global Muslim Travel Index 2017", May 2017, P.18.

[18]– COORDINATION OFFICE, "Muslim Friendly Tourism: Understanding the Demand and Supply Sides In the OIC Member Countries, Standing Committee for Economic and Commercial Cooperation of the of the Organization of Islamic Cooperation", COMCEC February 2016, p1.

[19] – www.albankaldawli.org

[20] – MIGRATION AND REMITTANCES Recent Developments and Outlook Special Topic: Global Compact on Migration, WORLD BANK GROUP, April 2017, p.25.

[21] – مريم مزغني مالوش وآخرون، "حشد جهود المغتربين من منطقة الشرط الاوسط وشمال إفريقيا من أجل تحقيق التكامل الإقتصادي وريادة الأعمال"، مجموعة البنك الدولي، ديسمبر 2016، ص.29.

[22] – لقاء مع الذكتور فارس مسدور، الاقتصاد الجزائري قريبا سينهار بشكل كامل متاح على الرابط https://www.youtube.com/watch?v=Em3nkVtUTQw

[23] – INTERNATIONAL ENERGY AGENCY, "OIL 2017 Analysis and Forecasts to 2022", 2017. Available from: www.iea.orgp.4.

24 – http://www.maghrebarabe.org/ar/obj.cfm

[25] – http://www.maghrebarabe.org/ar/institutions.cfm

[26] – http://www.maghrebarabe.org/ar/communiques.cfm?id=249

[27] – Ministry of economy and finance, "Issues of the Maghreb integration “The Cost of Non Maghreb”", KINGDOM OF MOROCCO, pp.13-14.